CD/876
31 October 1988
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة بتاريخ ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية هنغاريا الشعبية الى رئيس مؤتمر نزع السلاح ومرفق بها نص البيان الصادر بشأن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول أطراف معاهدة وارسو الذي عقد في بودابست في ٢٨ ـ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٨ والاعلان الذي أقره الاجتماع بشأن تدابير بناء الثقة وإقرار الامن ونزع السلاح في أوروبا

يشرفني أن أرفق بهذا نص البيان الصادر بشأن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول أطراف معاهدة وارسو الذي عقد في بودابست في ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، والاعلان الذي أقره الاجتماع بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا .

برجاء التفضل بالعمل على تعميم البيان والإعلان كوثيقتين رسميتين لمؤتمر نزع السلاح .

(توقيع) السفير استفان فارجا
الممثل الدائم

البيان

الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول أطراف معاهدة وارسو

عقدت لجنة وزراء خارجية الدول أطراف معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والتعاضد اجتماعها العادي في بودابست في ٢٨ - ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

وحضر الاجتماع السادة بيتر ميلادينوف وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجارومير جوهانيس وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وتادوز أوليكوفسكي وزير خارجية جمهورية بولندا الشعبية ، وبيتر فاركوني وزير خارجية جمهورية هنغاريا الشعبية ، وأوسكار فيشر وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ويوان توتو وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ، وادوارد شفرنادزه وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

واستعرض الوزراء التطورات الجارية في الأوضاع الأوروبية والدولية ، وأعلنوا أن ما خلصت إليه اللجنة الاستشارية السياسية ، في اجتماع وارسو في العام الجاري ، من تقويمات للوضع الدولي بمختلف جوانبه لم يزل يصدق عليه حتى يومنا هذا ، وأن الدول أطراف معاهدة وارسو لن تألو جهدا في العمل على إحداث تغيير حقيقي في السياسة العالمية في سبيل تعزيز السلام ونزع السلاح - وخصوصا السلاح النووي - والتوسع في التعاون الذي يحقق المنافع المشتركة ، وذلك على أساس من الاحترام للمساواة في الحقوق وللاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وسائر مبادىء القانون الدولي ومعاييره التي يقر بها الجميع .

وأعربوا عن استعدادهم لإجراء حوار مع أية دولة ومع كافة القوى السياسية والاجتماعية في سبيل بلوغ هذه الغاية .

وانطلاقا من حرمة الحدود والواقع الاقليمي والسياسي القائم ، أولى الاجتماع اهتماما شديدا للقضايا المتعلقة بتعزيز السلم والتعاون في أوروبا . وأكد المشاركون مجددا حرص بلادهم على التبكير باختتام أعمال اجتماع المتابعة المنعقد في فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بنتائج جوهرية ، فهذا من شأنه أن يهيىء الظروف المؤاتية للاسراع في بدء المفاوضات خلال عام ١٩٨٨ بشأن الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ووضع تدابير لبناء الثقة واقرار الأمن في أوروبا ، ومن شأنه أيضا أن يعطي قوة دفع نحو زيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية الى جانب مجالات الأمن البيئي والقضايا الانسانية فضلا عن تعزيز حقوق الانسان .

وقد أقر الاجتماع إعلانا بشأن تدابير بناء الثقة وإقرار الامن ونزع السلاح في أوروبا .

وأعلن الوزراء أن التطورات الايجابية في تسوية النزاعات الإقليمية تؤشر بالإيجاب على الوضع الدولي .

كما أعرب المشاركون في الاجتماع عن عزمهم الراسخ على تطوير وتوثيق التعاون في القضايا الدولية فيما بين البلدان الاشتراكية المتحالفة .

وقد دارت أعمال اجتماع لجنة وزراء الخارجية في جو من الصداقة والتعاون كما هو العهد بين الرفاق .

وتقرر عقد الاجتماع القادم في برلين .

إعلان
بشأن تدابير بناء الثقة وإقرار الامن ونزع السلاح في أوروبا

تعتقد الدول أطراف معاهدة وارسو أن تدابير بناء الثقة واقرار الامن تعد وسيلة هامة وحافزة على الحد من خطر التهديد العسكري وعلى تحقيق نزع السلاح بمعنى الكلمة فضلا عن إسهامها في تعزيز السلام والاستقرار في العلاقات الدولية .

وفيما يتعلق بتحسين المناخ السياسي فقد اكتسبت التدابير التي أقرها مؤتمر ستوكهولم المنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ لبناء الثقة ولإقرار الامن ولنزع السلاح في أوروبا أهمية متزايدة تقتضي وضعها موضع التنفيذ ، وثمة ما يدل في وثيقة ستوكهولم على إمكانية تسوية القضايا الامنية الهامة لو أن كافة البلدان المعنية توفرت لها الإرادة السياسية وتضافرت جهودها انطلاقا من هذا المسار الجديد في التفكير ، وذلك لان استئناف أعمال المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة واقرار الامن ونزع السلاح في أوروبا ، مقرونا بتنفيذ أحكام وثيقة ستوكهولم يفتح مزيدا من الآفاق أمام المفاوضات المتعلقة سواء بأهم تدابير بناء الثقة وإقرار الامن أو بالحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا .

ويكتسب الاستمرار في تحسين تدابير بناء الثقة واقرار الامن في القارة الاوروبية أهمية خاصة في الوقت الحاضر حيث تستعد الدول الثلاث وعشرون الاطراف في معاهدتي وارسو وحلف شمال الاطلسي للدخول في مفاوضات فريدة في نطاقها وأهميتها بشأن القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا من ساحل الاطلسي الى جبال أورال . وترى البلدان الاشتراكية المتحالفة أن هناك ترابطا بين تدابير بناء الثقة واقرار الامن من جهة ومساعي الحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية من جهة أخرى وأن التوسع في الخطى نحو بناء الثقة واقرار الامن من شأنه أن ييسر التقدم نحو الحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا وتسوية القضايا الاخرى المتعلقة بنزع السلاح مما يهيىء بالتالي ظروفا مواتية لتزايد الثقة .

ويعتقد وزراء خارجية الدول أطراف معاهدة وارسو أنه يتعين استئناف المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة واقرار الامن في أوروبا في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٨ ، وأن الحد من احتمالات حدوث مواجهة عسكرية ومن مخاطر اندلاع نزاع مسلح في أوروبا ، وتلافي خطر هجوم مفاجيء ، والعمل على تعزيز الامن للطرفين ، وعلى اضفاء طابع دفاعي بحت على الانشطة العسكرية ، وزيادة علانيتها وإمكانية التنبؤ بها ، والعمل على تنفيذ تدابير نزع السلاح ، كلها أمور تقتضي في جملتها أن تكون التدابير التي تسفر عنها المفاوضات شاملة بالضرورة لكافة عناصر القوات المسلحة (القوات البرية والجوية والبحرية) لدى الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . كما أن إنشاء آليات ووضع إجراءات للاتصالات والمشاورات على أساس من المساواة من شأنهما أن يفيدا في تحقيق هذه الاهداف .

ويجب أن تطبق تدابير بناء الثقة وإقرار الامن على كافة ما تقوم به البلدان المشاركة من أنشطة عسكرية تؤثر على أمن أوروبا أو تشكل جزءا من أعمال عسكرية تحدث في داخل الحدود الاوروبية ، كما يتعين أن تكون هذه التدابير محددة ، وفعالة من الناحية العسكرية وملزمة من الناحية السياسية .

ويجب توخي التدرج في تقرير وتنفيذ التدابير العسكرية لبناء الثقة وإقرار الامن ، مع النظر بعين الاعتبار الى الواقع العسكري والجغرافي في أوروبا والى درجات التفاهم بين الدول .

ولما كانت هذه المفاوضات عنصرا هاما من عناصر العملية الاوروبية برمتها ، فإنه يتعين اجراؤها على أساس تفويض مدريد الذي يغطي أهدافها ومبادئها وموضوعها ، ونطاق تطبيق تدابير بناء الثقة واقرار الامن ، والنظام الداخلي المنصوص عليه في التفويض ، فضلا عن ضرورة اتساقها مع البيان الختامي الصادر عن إجتماع المتابعة المنعقد في فيينا .

ومن المفيد أن تتواصل الجهود ، في أثناء المفاوضات ، نحو تطوير التدابير القائمة لبناء الثقة وإقرار الامن والعمل على توسيع نطاقها ، بالاضافة الى صياغة مجموعة من التدابير الجديدة استنادا الى ما تقترحه الدول المشاركة .

ويشترط أن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في أثناء المفاوضات بين الثلاث وعشرين والخمس وثلاثين دولة على التوالي متوافقة ومتكاملة ومتآزرة كل مع الأخرى .

وفي رأي الدول أطراف معاهدة وارسو أنه يمكن صياغة جيل جديد من تدابير بناء الثقة وإقرار الامن وتوجيهها نحو الاغراض الاساسية التالية :

١ - <u>تدابير تقييدية</u>

تطبق مثل هذه التدابير على حجم وعدد المناورات العسكرية المتزامنة ، ومدة هذه المناورات ومعدل تواترها ، مع حظر المناورات العسكرية الواسعة النطاق وتضييق نطاق اعادة نشر القوات والمعدات التقنية ؛ وتتوخى أيضا تحديد عدد المناورات العسكرية التي تجرى لاختبار حالة التأهب وكذلك عدد القوات المستخدمة فيها ؛ وتحكم أيضا سلسلة المناورات العسكرية الواسعة النطاق والتي تعد - نظريا - مناورة عسكرية موحدة ؛ كما تتوخى تقييد الانشطة العسكرية في المناطق المتاخمة لحدود البلدان المشاركة .

٢ - <u>تدابير جديدة لبناء الثقة وإقرار الامن</u>

تقتضي مثل هذه التدابير الإعلان مسبقا عن الانشطة التي تنفرد بها القوات الجوية أو البحرية ، ودعوة المراقبين وفقا لقواعد ثابتة وملائمة ، والتفتيش على

مثل هذه الانشطة والاتفاق على تدابير تقييدها ، واجراءات تبادل الجداول الزمنية السنوية لإجرائها ؛ وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة واقرار الامن بحيث يشمل أراضي كافة البلدان المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ؛ وإنشاء مناطق للثقة والامن في أوروبا وفي البحار والمحيطات المتاخمة لها ؛ مع إمكانية صياغة تدابير لبناء الثقة واقرار الامن تسمح بوضع نظم أكثر إحكاما يراعى فيها مدى القرب من خطوط الاتصال مع الاحلاف السياسية العسكرية أو الدول الاخرى . ومن المتوخى أيضا تنسيق التدابير التي تحول دون وقوع حوادث في البحار والمحيطات المتاخمة لاوروبا أو في المجال الجوي الاوروبي .

ويمكن تناول مختلف جوانب النظريات العسكرية بالبحث وبالمقارنة في أثناء المفاوضات أو جنبا الى جنب معها ، كما يمكن التطرق الى القضايا المتصلة بتجميد الميزانيات العسكرية أو بتخفيضها .

وتعتقد الدول أطراف معاهدة وارسو أن انشاء مركز أوروبي للحد من التهديدات العسكرية ولمنع حدوث أية هجمات مباغتة يعد خطوة جديدة في نوعها نحو تعزيز الثقة المتبادلة ، على أن يختص هذا المركز بتبادل المعلومات وموالاة الاتصالات الى جانب عقد المشاورات لاغراض أهمها التسوية الفعالة لاية أحداث قد تكون مدعاة للقلق أو الارتياب .

٣ - <u>تدابير تكفل زيادة العلانية والوضوح في الانشطة العسكرية : وتسمح بالتفتيش وتبادل المعلومات واجراء المشاورات</u>

وتشمل مثل هذه التدابير التبادل المنتظم للبيانات الخاصة بالقوات المسلحة وبأنشطتها ، ومنها القوات الموزعة على القواعد العسكرية المحيطة بأوروبا ؛ وتبادل المعلومات الخاصة بهياكل وتبويبات الميزانيات العسكرية ؛ الامتناع عن إنشاء أية قواعد عسكرية جديدة في أراضي الدول الاجنبية ؛ وإنشاء مراكز مراقبة في مواقع (نقاط) يتفق عليها في داخل المنطقة التي تطبق فيها تدابير بناء الثقة وإقرار الامن ؛ وإنشاء روابط ذات طابع خاص تكفل الاتصال الفعال فيما بين البلدان المعنية ؛ وتحسين الظروف التي تسمح للمراقبين بالتفتيش وتتيح لهم فرص العمل ؛ واستعمال أحدث المعدات التقنية ؛ وتنمية العلاقات بين الممثلين العسكريين والسياسيين للدول المشاركة والتوسع في النظام القائم لتبادل التمثيل العسكري الدبلوماسي والوفود العسكرية .

وثمة تدابير أخرى يمكن الاخذ بها في سبيل زيادة التفاهم وتعزيز الثقة والامن .

وتستند الافكار والمقترحات المطروحة من الدول أطراف معاهدة وارسو فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة واقرار الامن إلى الطابع الدفاعي الذي يتسم به مذهبها العسكري ، والقصد من تنفيذ هذه التدابير هو إضفاء طابع دفاعي بحت على الامكانيات العسكرية للبلدان المشاركة .

وانطلاقا من ذلك فإن الدول الممثلة في الاجتماع تؤيد إزالة القواعد العسكرية الموجودة في أراض أجنبية ، وتؤكد مجددا موقفها بشأن حل التحالفات العسكرية السياسية في آن واحد .

وفي رأي الدول أطراف معاهدة وارسو أن عقد مؤتمر قمة لكافة الدول الاوروبية لبحث القضايا المتعلقة بالحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، من شأنه أن يسهم في وضع وتنفيذ تدابير جديدة لبناء الثقة وإقرار الأمن .

وتبدي الدول أطراف معاهدة وارسو استعدادها لدراسة ما عساه يطرح من مقترحات أخرى بغية تعزيز الثقة والأمن بين الجانبين فضلا عن التعجيل بعملية نزع السلاح في أوروبا .

- - - - -